

* خليل شاهين *

فلسطين ٢٠١٣: بوادر نهوض

شعبي يتحدى الأمر الواقع

لا تزال فلسطين تضع قدماً داخل الأمم المتحدة وأخرى خارجها. ففي أعقاب رفع مكانتها إلى دولة بصفة مراقب، "جمّدت" القيادة الفلسطينية التحرك في اتجاه توقيع الاتفاقات والمعاهدات الدولية تمهيداً للانضمام كعضو كامل في مختلف المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وبذلك، تم أيضاً "تجميد" التحول نحو استراتيجية تركز على تجسيد "الدولة" على الأرض، بانتظار توظيف انتصار الأمم المتحدة لتحسين شروط استئناف المفاوضات. في المقابل، كانت الإرادة الشعبية تتجاوز السياسة الفلسطينية الرسمية لتبدأ في العام الجديد التركيز على استراتيجيات مواجهة تركز على فرض الأمر الواقع الفلسطيني على الأرض عبر أشكال كفاحية مبتكرة، مثل إقامة قرية باب الشمس، ثم قرى الكرامة والمناطير وكنعان على الأراضي الفلسطينية المهدة بالمصادرة والاستيطان، فاتحة بذلك أفق المقاومة الشعبية على احتمالات انفجار انتفاضة ثالثة يمدّها بالوقود أسرى مضربون باتوا رموزاً لإرادة تحدي الاحتلال.

عودة إلى المربع الأول

لم ترسم القيادة الفلسطينية سياسة متكاملة بشأن التعامل مع الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها، تجعل خطوة رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب نقطة تحوّل في النضال الوطني الفلسطيني. وبدت هذه الخطوة كأنها نهاية المطاف، الأمر الذي حوّل اليوم التالي لهذا "الانتصار" الدبلوماسي إلى فسحة زمنية للرهان على العودة إلى المفاوضات وفق شروط محسنة. وساهم في تفاقم الخلل في الأداء السياسي الفلسطيني سوء التقدير لعدد من التطورات والأحداث، في مقدمها الرهان على دور أميركي أكثر فاعلية في دفع "عملية السلام"، وأقل انحيازاً إلى الموقف الإسرائيلي بعد إعادة انتخاب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية، وكذلك المبالغة في الرهان على إمكان اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفاً أكثر استقلالية في الضغط على إسرائيل، والتدخل الفاعل في طرح مبادرات سياسية تنطلق من المبادئ الرئيسية التي تضمنتها بيانات الاتحاد بشأن الموقف من الاستيطان وعناصر التسوية القائمة على أساس "حل الدولتين".

وترافق ذلك مع قراءة غير دقيقة لتأثير نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة في موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أسس عملية التفاوض والاستيطان ومبدأ "حل الدولتين"، ولا سيما مع تراجع "الليكود - بيتنا" وصعود قوى سياسية اجتماعية جديدة ذات طابع علماني إلى مستوى المشاركة في الحكم، هي إما أحزاب يمينية متطرفة ذات أجندة علمانية الطابع مثل "البيت اليهودي" بزعامة المستوطن المتطرف نفتالي بينت، وإما اتجاهات ليبرالية ذات برامج اجتماعية علمانية الطابع، لكنها تتبنى مواقف اليمين بشأن التسوية السياسية مع الفلسطينيين، مثل يائير لبيد الذي كان أطلق حملته الانتخابية من مستعمرة "أريئيل"، معلناً رفضه تقسيم القدس وتأييده ضم الكتل الاستيطانية.

وعلى الرغم من تلك التطورات كلها، فإنه بدا كأن شيئاً لم يتغير في السياسة الفلسطينية بعد العودة من الأمم المتحدة، إذ انتعشت أوهام الرهان على "التكهنات" بإطلاق مبادرة أميركية لإخراج "عملية السلام" من حالة الجمود بمجرد إعلان عزم الرئيس أوباما زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية، كي يعود الموقف التفاوضي الفلسطيني إلى المربع الأول، مسقطاً من شروطه الثلاثة لاستئناف المفاوضات المطلب الأهم والمتعلق بوجود إسرائيل بخط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ كأساس مرجعي لعملية المفاوضات، ومكتفياً بالمطلبين الآخرين بشأن وقف الاستيطان في "أثناء المفاوضات"، وإطلاق الأسرى القدامى، وخصوصاً المعتقلين منذ ما قبل إبرام اتفاق أوسلو. ونقل عن الرئيس محمود عباس قوله: "إن وقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى، خاصة الذين اعتقلوا قبل عام ١٩٩٤، هو الطريق لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى سلام حقيقي وفق حل الدولتين الذي يدعمه المجتمع الدولي" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٣/٢/٢٠١٣). كما أكد صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات، أن "موقف القيادة الفلسطينية واضح ومحدد، وهو لا عودة للمفاوضات قبل وقف الاستيطان وإطلاق سراح المعتقلين، وخاصة المعتقلين قبل اتفاق أوسلو" (صحيفة "القدس العربي"، ١٧/١/٢٠١٣).

وعكس هذا الموقف أيضاً تجاهلاً لحقيقة الانقسام بين متطلبات خطاب الدولة العضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وخطاب ما قبل التوجه إلى الأمم المتحدة والقائم على المطالبة بـ "إقامة الدولة الفلسطينية"، إذ إن قبول العضوية يعني اعترافاً بوجود "دولة" خاضعة للاحتلال ينبغي لها أن تحصل على الاستقلال والسيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً على خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، بما ينزع الشرعية عن أي تغييرات أقدمت عليها القوة القائمة بالاحتلال ضمن حدود الدولة، وخصوصاً إقامة المستعمرات.

إن العودة إلى المربع الأول ليس من شأنه سوى فتح بازار المساومة حتى على شكل ونطاق وفترة تجميد الاستيطان خارج الكتل الاستيطانية والقدس، باعتباره إجراء شكلياً مخادعاً، لأنه يعني استمرار الاستيطان وفق الخطط والعطاءات المقررة خلال الفترة الماضية، والتي تكفي لانشغال "بلدوزرات" الاحتلال لفترة طويلة قادمة بعمليات التوسع الاستيطاني.

ولعل الأخطر أن هذا الموقف التفاوضي، في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى لمصلحة الاحتلال، يُدخل الجانب الفلسطيني إلى الملعب الإسرائيلي، مع الحديث عن استعداد لإعلان تجميد جزئي لفترة محدودة يشمل عدم المصادقة على مخططات استيطانية "جديدة"، خارج الكتل الاستيطانية والقدس الشرقية، إلى جانب تقديم ما يسمى بـ "بناء ثقة"، أو "حسن نوايا"، بعد التزام الجانب الفلسطيني العودة إلى المفاوضات، وليس كعربون لاستئنافها. ونقل بعض وسائل الإعلام عن "مصادر مطلعة" عقب اجتماع الرئيس محمود عباس في الرياض بوزير الخارجية الأميركي جون كيري، في ٤ آذار / مارس ٢٠١٣، أن الجانب الأميركي اقترح حلاً وسطاً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي "يقوم

على تجميد الاستيطان في قلب الضفة، وبقائه في الكتل المتوقع ضمها إلى إسرائيل في إطار تبادل أراضٍ مستقبلي. كما نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قوله أنه منفتح على أفكار من هذا النوع. ورجح بعض المراقبين قبول الرئيس عباس مثل هذه العروض، "لأن البديل في هذه الحال استمرار الاستيطان بصورة كلية في السنوات الأربع المقبلة من عمر الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وعدم إطلاق أسرى قدامى معرّض البعض منهم للموت وراء القضبان" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٣/٣/٥).

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرונوت" عن مصادر إسرائيلية أن القيادة الفلسطينية قدمت تصوراً إلى الإدارة الأميركية بشأن مستقبل "عملية السلام" مع إسرائيل، من خلال مذكرة سُلمت إلى كيري في أثناء اجتماعه بالرئيس عباس في الرياض، وتناولت "إعادة بناء الثقة" بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من خلال رفع القيود الإسرائيلية المفروضة في الأراضي الفلسطينية، والإفراج عن الأسرى من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات، واتخاذ إجراءات اقتصادية من شأنها أن تساعد السلطة الفلسطينية على تجاوز الأزمة المالية التي تعانيها، فضلاً عن نقل المسؤولية عن أراضٍ تسيطر عليها إسرائيل في الضفة إلى السلطة وتزويد قوات الأمن الفلسطينية بأسلحة حديثة وذخائر، مع الإشارة إلى أن نقل مسؤولية أراضٍ مصنفة (ب) أو (ج) إلى السلطة لم يعد يعني شيئاً بعدما باتت إسرائيل تتعامل من الناحية الفعلية مع جميع المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة كأنها مناطق (ج)، تدخلها قواتها في أي وقت، وتقتحم المباني والمؤسسات، وتعتقل من تشاء، بما في ذلك اعتقال مسؤولين وعناصر في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

حالة نهوض شعبي

في المقابل، كانت الحالة الشعبية الفلسطينية تشق مساراً آخر منذ بداية العام الحالي بما يؤسس لحالة نهوض أثارت قلق سلطات الاحتلال إزاء إمكان تطورها نحو انتفاضة ثالثة. ويمكن على هذا الصعيد رصد السمات والظواهر التالية:

باب الشمس: شكلت خطوة لجان المقاومة الشعبية، بالتعاون مع لجان مواجهة الاستيطان والجدار والمجموعات الشبابية، بإقامة قرية باب الشمس في منطقة E1 المهدة بالمصادرة شرقي مدينة القدس، في ١٠ كانون الثاني / يناير الماضي، نقطة تحوّل في منظومة المقاومة الشعبية استناداً إلى مبدأ فرض الأمر الواقع الفلسطيني على الأرض في مواجهة فرض الواقع الاستيطاني ضمن المشروع الصهيوني، وهو مبدأ يعيد تموضع مفهوم الدفاع عن الأرض في سياق خطوات ذات طابع مبادر ومبتكر وهجومي. وباب الشمس اسم ذو دلالة ورمزية، اشتق من اسم رواية الكاتب اللبناني، الفلسطيني القلب والعقل، الياس خوري، ليكون رأس حربة في مواجهة الاستيطان.

وقال الناشطون الذين بادروا إلى هذه الخطوة في بيان صدر عنهم: "نعلم نحن، أبناء فلسطين، من كافة أرجائها، عن إقامة قرية باب الشمس بقرار من الشعب الفلسطيني، بلا تصاريح الاحتلال، وبلا إذن من أحد، لأنها أرضنا ومن حقنا إعمارها، ولقد اتخذنا قراراً بإقامة القرية على أراضي ما يسمى بمنطقة E1، التي أعلن الاحتلال قبل شهور عن نيته إقامة ٤٠٠٠ وحدة استيطانية عليها، لأننا لن نصمت على استمرار الاستيطان والاستعمار في أرضنا، ولأننا نؤمن بالفعل وبالمقاومة. نؤكد بأن القرية ستصمد لحين تثبيت حق أصحاب الأرض على أراضيهم." ومن المفارقات أن بعض المشاركين

في بناء القرية الجديدة جاؤوا من الجليل الذي تتمحور رواية الكاتب خوري على سرد بعض حكايا أهله في روايته "باب الشمس"، كأن القائمين على مشروع المواجهة الجديدة يحاولون إعادة نسج الرواية في نسخة واقعية جديدة (موقع صحيفة "القدس" الإلكتروني، ٢٠١٣/١/١١).

وبعد أيام من هدم قوات الاحتلال قرية "باب الشمس"، بشكل وحشي وهستيري عبّر عن الصدمة من هذا التحول في المقاومة الشعبية، أقام أهالي قرية بيت إكسا شمالي شرقي القدس، قرية "باب الكرامة"، تلتها قرية "كنعان" شرقي يطا جنوبي الخليل، و"حي المناطير" على أراضي قرية بورين جنوبي نابلس (انظر وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٣/٢/٩). وقال الكاتب الإسرائيلي عاموس هرئيل في مقالة نشرتها صحيفة "هآرتس": "إن لجوء الفلسطينيين لاستخدام القوة الناعمة، كما هو الحال في إقامة البؤر (القرى) كما حصل في باب الشمس، سوف يتوسع مستقبلاً، وسيضع حكومة نتنياهو في وضع لا تحسد عليه، حيث إن إطلاق الفلسطينيين اسم انتفاضة باب الشمس على أعمالهم المستقبلية، يُعتبر مؤشراً لتحضيراتهم لتوسيع هذه الظاهرة المقلقة" (موقع صحيفة "القدس" الإلكتروني، ٢٠١٣/١/٢٠).

ولم يقتصر الشعور بالدهشة إزاء اتّباع هذا النهج الجديد على المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل، بل امتد ليطال السلطة الفلسطينية والفصائل أيضاً، إذ اعتمد ناشطو المقاومة الشعبية على عنصر التكتّم في التخطيط، والمفاجأة في شكل عملية التنفيذ ومكانها وتوقيتها، ووعدوا بمزيد في الأيام المقبلة. وسعت السلطة والفصائل لركوب الموجة واللاحق بناشطي المقاومة الشعبية والمجموعات الشبابية من خلال مشاركة مسؤولين وقادة فصائل في هذه الفاعليات منذ اليوم التالي لإقامة قرية باب الشمس، بل استقبل الرئيس عباس القائمين على قرية باب الشمس، وكرّمهم، معتبراً خطوتهم نضالاً شرعياً ضد الاستيطان (المصدر نفسه).

هبة الأسرى والانتفاضة الثالثة: ومثلما تصدّر ناشطو المقاومة الشعبية والمجموعات الشبابية مشهد فرض الأمر الواقع الفلسطيني في باب الشمس والقرى المماثلة في المناطق المهتدة بالمصادرة والاستيطان والتهويد، عاد القادة الميدانيون خلف قضبان السجون كي يتصدروا مشهد الهبة الشعبية التي تصاعدت في شباط / فبراير الماضي عبر سلسلة من الإضرابات عن الطعام من طرف مجموعة من الأسرى المحررين من ذوي الانتماءات التنظيمية المتنوعة، ممّن أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم، وفي مقدمهم الأسرى سامر العيساوي وطارق قعدان وجعفر عز الدين وأيمن الشراونة. وشهد العديد من المناطق في الأراضي الفلسطينية فاعليات شبه يومية في شباط / فبراير تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام، تحولت إلى مواجهات عنيفة أصيب خلالها مئات المتظاهرين بالرصاص المطاطي، وبالاختناق جرّاء الغاز المسيل للدموع، فضلاً عن استخدام الرصاص الحي في بعض الأحيان، الأمر الذي أعاد التذكير بمشاهد الانتفاضتين الأولى والثانية، ولا سيما في الخليل وأمام سجن "عوفر" ومخيم قلندية وحاجر عطارة على مشارف مدينة رام الله.

وقد أثارت هذه الموجات من الهبات الشعبية قلق الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية إزاء إمكان حدوث انفجار وشيك يصل إلى مستوى انتفاضة شاملة في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وانشغلت هذه الأوساط برصد وتقويم منسوب الهبة الشعبية في فعلها اليومي، ولم تكد تروّج لتراجع الغضب الشعبي مع نهاية الأسبوع الثالث من شباط / فبراير حتى عادت إلى التحذير من تطور الأمور في اتجاه انتفاضة ثالثة، مع تجدد التظاهرات والمواجهات العنيفة عقب استشهاد الشاب عرفات جرادات جرّاء التعذيب الوحشي داخل قسم التحقيقات التابع للشبابك الإسرائيلي (قسم ١١) والذي

يطلق عليه اسم "العصافير"، أي قسم العملاء، في سجن مجدو. وكان جرادات اعتُقل في ١٨ شباط / فبراير، واستشهد في ٢٣ من الشهر ذاته، بعدما خضع لتحقيقات قاسية في معتقل الجلما، وعانى أساليب تعذيب وحشية وضغوطات نفسية بتهمة رشق الحجارة، ثم تم نقله لاستكمال التحقيق معه بسبب عدم اعترافه بالتهمة الموجهة إليه إلى قسم التحقيق (غرف العملاء) في سجن مجدو (انظر وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٣/٣/٢).

وفي إشارة إلى مدى الارتباك في الأوساط الإسرائيلية، تفاوتت التقديرات الإسرائيلية بين من يحدّر من تطور موجات الهبة الشعبية إلى مستوى انتفاضة، ومن يستبعد ذلك، لكن من دون أن يؤثر هذا في استمرار استعدادات جيش الاحتلال لمواجهة سيناريو الانتفاضة. فقد قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال بني غانتس، أنه لا يتوقع اندلاع انتفاضة ثالثة، على الرغم من إمكان تواصل التظاهرات والمواجهات في الضفة الغربية (موقع "عرب ٤٨"، ٢٠١٣/٣/١)، بينما ذهب الكاتب الإسرائيلي، أليكس فيشمان، في مقالة نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر الماضي، إلى التحذير من الاقتراب من لحظة انفجار الأوضاع. وقال في مقالته بعنوان "انتفاضة الثالثة على الأبواب"، إن "شروط انفجار انتفاضة أخرى في الضفة الغربية ناضجة، وكل ما هو مطلوب الآن الزناد الذي يشعل الأرض" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٢/١٢/١٤).

"فلسطينيون من أجل الكرامة": لا تكتمل صورة ما سبق من دون رؤية حالة الاختمار السياسي والاجتماعي التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، على خلفية اتساع فجوة عدم الثقة بين الجمهور الفلسطيني والهرم السياسي على مستوى السلطة والفصائل في ظل تفاقم مأزق عدم القدرة على تحويل مشروع سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة، ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود، وأزمة المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وارتهاؤها في قطاع غزة بحاجات حكم حركة "حماس" إلى تثبيت وقف إطلاق النار في مقابل تخفيف الحصار عن القطاع، واستمرار حالة الانقسام الداخلي بين السلطتين القائميتين في كل من الضفة والقطاع. ومنذ انطلاق مسار الانتفاضات والحركات الشعبية في سياق ما أطلق عليه "الربيع العربي" في المنطقة، بدأت تنمو في الأراضي الفلسطينية حالة اختمار تنشيد تغيير المسار الحالي بقوة الإرادة الشعبية، وتعبّر عن نفسها تارة باحتجاجات داخلية ضد سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية، وتارة باحتجاجات ضد الاحتلال والاستيطان، وطوراً بالمطالبة بتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام في إطار عملية إعادة بناء التمثيل الوطني عبر الانتخابات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وتصدّرت المشهد مجموعات شبابية متنافسة ومتباينة الأهداف والشعارات وطبيعة الفاعليات الميدانية، غير أنها تمكنت في سنة ٢٠١٢ من التوافق على العمل تحت مظلة "فلسطينيون من أجل الكرامة" التي تضم عدداً من المجموعات الشبابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحافظ على تواصل مع مجموعات شبابية فلسطينية في عدة بلاد عربية وأجنبية. وقد استطاعت هذه المجموعات تنظيم عدة فاعليات في إطار ما هو مشترك بينها، وخصوصاً فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، إلى جانب مشاركتها الفاعلة في مبادرات شتى، بدءاً من مبادرات فرض الأمر الواقع الفلسطيني عبر إقامة القرى في المناطق المهدة بالاستيطان والمصادرة، مروراً برفض إعادة استنساخ تجربة المفاوضات العقيمة، وتنظيم فاعليات التضامن مع الأسرى، والتصدي للتطبيع، وليس انتهاء بتقديم الدعم و"العونة" لدعم صمود الفلسطينيين البدو في مضاربهم المهدة بالإزالة والهدم على مشارف القدس وفي منطقة الأغوار، بما يشمل المساعدة في إعادة بناء مساكنهم بعد

هدمها وتنظيم حملات تبرّع بالملابس والأغطية وألعاب الأطفال، علاوة على مبادرات العمل الطوعي لدعم صمود المزارعين، وغير ذلك كثير.

إن هذا الاتساع في مجالات نشاط المجموعات الشبابية، والتنسيق الدائم مع لجان المقاومة الشعبية ولجان مقاومة الاستيطان والجدار وحملة مناهضة التطبيع، ولا سيما خارج الكانتونات الواقعة تحت سيطرة السلطة، ولا سيما في المناطق المصنفة (ج)، ساهم في تعزيز الحوار الداخلي بين المجموعات الشبابية في إطار "فلسطينيون من أجل الكرامة"، بحيث باتت أقرب إلى التوافق على رؤية استراتيجية لدورها في إعادة بناء الحركة الوطنية واستنهاض المشروع الوطني في مواجهة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، والتوافق على برنامج عمل مشترك خلال المرحلة المقبلة يركز على رفض بقاء الوضع القائم على حاله، بما ينطوي عليه من ميزات تخدم تقدّم المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري على الأرض.

وإلى جانب استمرار فاعليات التضامن مع الأسرى، ونقل المواجهة الشعبية إلى مشارف القدس ومناطق التماس مع المستعمرات والجدار، فإن تصاعد دور المجموعات الشبابية في رفض إعادة استنساخ المسار التفاوضي السابق، والمطالبة باستراتيجية وطنية شاملة تستند إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير ككيان تمثيلي حقيقي للفلسطينيين جميعاً، أدى دوراً في إيصال رسالة واضحة تحمل هذه المضامين، ولا سيما عشية زيارة الرئيس أوباما للمنطقة. فقد دعت المجموعات الشبابية في "فلسطينيون من أجل الكرامة" إلى رفض زيارة الرئيس الأميركي للأراضي الفلسطينية، والتظاهر ضد العودة إلى نهج المفاوضات العقيم. وأكدت في بيان صحفي أن زيارة أوباما لرام الله تأتي "في الوقت الذي يخوض فيه أسرانا معركة الأمعاء الخاوية التي فرضوا فيها أنفسهم على الجميع وجابهوا تعنت الحكومة الإسرائيلية وصمت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عن القتل البطيء الذي يتعرضون له، كما تأتي الزيارة بعد أسابيع فقط من استشهاد الأسير عرفات جرادات في زنازين التحقيق، وفي ظل الضغط والعزلة الدولية ضد إسرائيل، وتنامي حملات المقاطعة لها". كما طالبت بـ "رفض فكرة العودة للمفاوضات جملة وتفصيلاً، والدعوة لتثبيت تضحيات الشهداء والأسرى بعدم التنازل والاستسلام، بل العمل مع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم من أجل صياغة برنامج استراتيجي للمقاومة، يوزع المقاومة إلى عمل سياسي واقتصادي وعسكري وشعبي كل حسب طاقته". وخاطبت الجمهور الفلسطيني قائلة: "ندعوكم للخروج في الشارع في اليوم المتوقع للزيارة في العشرين من آذار [مارس]، قبل يوم من ذكرى معركة الكرامة، لنعيد جزءاً من كرامتنا ونرفض الهيمنة الغربية، والاستعمار الصهيوني، والتخاذل الداخلي" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٣/٣/٧).

استعصاء المصالحة

ويشير اتساع حجم المشاركة في موجات الهبات الشعبية والفاعليات والمبادرات المتعددة، إلى تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بلجان المقاومة الشعبية والمجموعات الشبابية، في ظل تراجع الثقة بقدرة السلطتين القائمتين في كل من الضفة والقطاع على التحول إلى دولة مستقلة عبر المفاوضات وحدها، أو المقاومة المسلحة فقط، كما يعبر ذلك عن تنامي الوعي الشعبي باقترب اللحظة التي يمكن أن يقرر الفلسطينيون فيها العودة إلى أخذ زمام الأمور بأيديهم في ظل استمرار الانقسام الداخلي، وتراجع دور مكونات الحركة الوطنية.

وساهم الإخفاق في التوصل إلى توافق خلال اجتماع لجنة تطوير وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة يوم ٨ شباط / فبراير الماضي، وما تلاه من تبادل للاتهامات بين حركتي "فتح" و"حماس"، في تفاقم حالة اللامبالاة في أوساط الرأي العام إزاء الجهود المتكررة لتحقيق المصالحة الوطنية، بل الخشية من أن تؤدي هذه الجهود في أحسن الأحوال إلى توافق على إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه. فقد برزت خلال الاجتماع تباينات بشأن عدة قضايا رئيسية هي: الخلاف على موعد انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي في ظل إصرار الرئيس عباس على إصدار مرسوم بإجرائها خلال ثلاثة أشهر بالتزامن مع إصدار مرسوم بتأليف حكومة المستقلين برئاسة: الخلاف على نظام الانتخابات المعتمد (نسبي كامل أم مختلط) ونسبة الحسم لكل من الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني؛ الخلاف إزاء الجمع بين عضوية المجلسين الوطني والتشريعي، والخلاف على أهلية لجنة الانتخابات المركزية للإشراف على انتخابات المجلس الوطني؛ الخلاف بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية للشئات الفلسطينية (انظر موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٣/٢/١١).

"حارسة نارنا" عرضة للتمييز

في مجمل مشهد الكفاح وحالة النهوض الشعبي الراهنة، تصدرت المرأة الفلسطينية التظاهرات والفاعليات المتعددة، وتبرز مجموعة من الفتيات من المجموعات الشبابية في قيادة التظاهرات والتخطيط للفاعليات، فضلاً عن نشاطهن الفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الحث على شق مسار جديد في كفاح الشعب الفلسطيني، وعلى مكافحة مظاهر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في كافة مناحي حياة المجتمع السياسي، بما في ذلك تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وعلى الرغم من ذلك، أظهر تقرير إحصائي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة يوم المرأة العالمي في الثامن من آذار / مارس، استمرار واقع عدم المساواة بين الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية.

وأظهر التقرير أن عدد السكان المقدّر في نهاية سنة ٢٠١٢ بلغ نحو ٤,٣٥ ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية؛ ٢,٢١ مليون ذكر (٥٠,٨٪) في مقابل ٢,١٤ مليون أنثى (٤٩,٢٪). بينما تبين أن ٦ نساء من كل ١٠ نساء، ابتداء من سن الخامسة عشرة، هنّ متزوجات. وعلى الرغم من انحسار معدلات الأمية للمرأة، فإن هذه المعدلات للإناث تبلغ ثلاثة أضعاف ونصف معدلات الأمية لدى الذكور، إذ بلغت عند الذكور ١,٨٪ في مقابل ٦,٤٪ للإناث. وما زالت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة تزيد بنحو ٤ أضعاف مشاركة النساء، كما ارتفعت معدلات البطالة بين النساء، لتصل إلى ٣٢,٩٪ في سنة ٢٠١٢، بينما كانت ١٣,٨٪ في سنة ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء، أورد التقرير وفقاً لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أن ١٣ سيدة قتلن في فلسطين خلال العام الماضي لأسباب مختلفة (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٣/٣/٧).